

النظام الدولي الجديد في إطار نظرية تحول القوة التدخل الروسي في الأزمة السورية إنموذج

احمد عارف أرخيل الكفارنة*

ملخص

يتميز النظام الدولي الجديد بالحركة والتغيير الدائمين لكونه يتم في بيئة دائمة الحركة والنشاط نظراً لوجود أكثر من فاعل مؤثر، لذلك احتل مفهوم القوة أهم أحد المحاور الرئيسية في حركة النظام الدولي المعاصر، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة وتحديد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في النظام الدولي. تناولت الدراسة بالتحليل التدخل الروسي في سوريا والتطورات التي شهدتها الأزمة السورية خارجياً وداخلياً كما بينت الدراسة الأهداف والدوافع الكامنة وراء التدخل الروسي في سوريا كما تناولت مراحل تطور العلاقات السورية - الروسية، ثم انتقلت الدراسة للحديث عن الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية من خلال ممارسة الولايات المتحدة لقطب الأوحده، لسياسة القوة في إدارة ملفات النظام الدولي، إذ إنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، عانت من إرهابات سياسة القوة التي لجأت إليها في أفغانستان والعراق. لذلك لم يعد هذا النظام يحتمل الانفراد الأمريكي في ممارسة قوة كهذه ولهذا أشارت الدراسة إلى إمكانية وجود عالم متعدد الاقطاب، وذلك بسبب صعود قوى جديدة ومؤثرة في النظام الدولي مثل الصين وروسيا وبقية دول البريكس والاتحاد الأوروبي. لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بين عدد من اللاعبين بعد التغييرات الاستراتيجية والتحويلات في الطاقة والصراع على المواد الأولية وتنامى القوة الاقتصادية. وعلى ضوء ذلك جاء التدخل الروسي في سوريا ليقلب موازين القوى الإقليمية والدولية مؤكدة بهذا التصرف وجودها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية وحل المنازعات وأن عهد القطب الاوحد قد أفل. وقد تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور نظرية القوة في النظام الدولي واثار التدخل الروسي في الأزمة السورية وتأثيره على توازن القوى في النظام الجديد؟

سلطت الدراسة الضوء على كل هذه المحاور. كما قدمت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- 1- جاء التدخل الروسي في سياق التدخلات الدولية التي عنوانها المصالح الاستراتيجية للأطراف المتداخلة والمتداخلة تطبيقاً لنظرية تحول القوة بمساندة قوى دولية اخرى(الصين).
- 2- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.

الكلمات الدالة: الأزمة، التدخل، الصراع، نظرية القوة.

المقدمة

تشهد الساحة الدولية تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة وباقي القوى الكبرى في العالم، في ظل التوجهات الاستراتيجية لما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث طرحت الأزمات المتعددة التي ظهرت في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية دلالات تجاوزت التداعيات الاستراتيجية التي فرضت على أدوار فاعليها ومواقعهم لتصل الى اشكاليات تتعلق بمدى قدرة نظريات العلاقات الدولية على تفسيرها، ولاسيما أن هذه الأزمات أسهمت في تغيير المفاهيم الرئيسية التي تم الاعتماد عليها خلال القطبية الثنائية وعلى رأسها مفهوم القوة، مع تراجع الدور الأمريكي الجزئي على الساحة الدولية وخاصة في الشرق الأوسط. روسيا القوة العسكرية والاقتصادية (وريثة الاتحاد السوفياتي) تسعى مجدداً لإعادة حضورها كفاعل دولي من خلال تأسيس قواعد جديدة تتعاظم مع المكانة الدولية التي باتت تحتلها، وقد أكدت حضورها في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة لتعبر عن فائض القوة والذي انتهى بضم جزيرة القرم (بعد استفتاء صوري)، وعلى ضوء ذلك توجهت روسيا نحو الشرق الأوسط من خلال التدخل في

* كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/9/18، وتاريخ قبوله 2018/11/28.

سوريا بناءً على طلب النظام السياسي السوري، الذي يعدّ حدثاً تاريخياً سياسياً تشهده المنطقة حيث مثلت الأزمة السورية منذ اندلاعها نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ودولية، حيث إنها أصبحت تمثل منظومة إقليمية ودولية واسعة النطاق ومتشابكة الأطراف والأهداف، فأصبحت قضية بالغة الأهمية لدى القوى الشرقية والغربية وذلك بسبب التداخلات والتدخلات الدولية التي عنوانها العريض هو المصالح الاستراتيجية الكبرى لمختلف الأطراف المتدخلة والمتداخلة في مسارات الأزمة السورية وتعقيداتها وتوجيه مسارها حسب المصالح الاستراتيجية لكل دولة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن موضوع التدخل الروسي في الأزمة السورية له تأثير مباشر في العلاقات الدولية وتوازن القوى في المنطقة والنظام الدولي، وتعدّ أحد أهم الموضوعات التي يثير النقاش والجدل حولها، وفي ضوء هذه الإشكالية.

أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة الى الاجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما دور نظرية القوة في النظام الدولي الجديد؟
2. ما خلفية ودوافع وأبعاد التدخل الروسي في الأزمة الروسية في ظل النظام الدولي الجديد؟
3. ما أثر التدخل الروسي في الأزمة السورية وتأثيره على توازن القوى في النظام الدولي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- بحث دوافع القرار الروسي بالتدخل، في ضوء تحول القوة في النظام الدولي الجديد.
- الوقوف على حقيقة التدخل الروسي وابعاده السياسية والعسكرية وأهدافه وأثره على توازن القوى في النظام الدولي.
- استشراف وتوضيح مستقبل الدور الروسي على ضوء عودته الى المنطقة (في الأزمة السورية) من خلال قراءة مستقبلية

في ضوء التحول في إطار نظرية القوة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تقوم بتحليل الأزمة السورية وهي أحد الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية، وهي تعنى بدراسة وجود ونفوذ إحدى القوى الكبرى في مناطق دولية مما يثير الحساسية لدى الدول الإقليمية في المنطقة وخاصة في منطقة مثل الشرق الأوسط.

الأهمية العملية:

- تلقي الدراسة الضوء على سياسة التدخل الروسي في الشرق الأوسط في ضوء التحول في نظرية القوة وما يتبع ذلك من تغيرات في هيكل النظام الدولي
- تستعرض الدراسة أهمية موقع سوريا بالنسبة لروسيا ودور روسيا كفاعل رئيسي في التدخل في منطقة الشرق الأوسط.

الأهمية العلمية:

- 1-تتنمى هذه الدراسة الى حقل العلاقات الدولية وتعمل على تحليل أحد أهم مواضيعها وهو تواجد ونفوذ قوى كبرى في الشرق الأوسط وفي منطقة حساسة ومهمة "سوريا"
- 2-مواكبة ما استجد من موضوعات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الفترة الراهنة، على اعتبار أن موضوع التحول في القوة هو أحد الموضوعات التي تثير النقاش والجدل حالياً في الأوساط العلمية والأكاديمية السياسية في العالم.

فرضيات الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- 1- أن هناك علاقة ارتباطية بين امكانات الدولة وقدراتها ومكوناتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبين احتلالها مركز في النظام الدولي الجديد اعتماداً على حدود هذه القوة ومكوناتها.
- 2- إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية بعيداً عن الحرب الباردة السابقة، من خلال الساحة السورية لتمثل اختباراً للتطبيق العملي لنظرية تحول القوة ".

حدود الدراسة

ستحدد الدراسة بالحدود التالية:

- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية ما بين 2011-2017، وهي بداية الفترة التي اندلعت فيها الاضطرابات والمظاهرات ضد النظام في سوريا وتم التدخل الروسي بناء على طلب الحكومة السورية، متزامناً مع الانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام 2011 بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية التي سببتها الحرب في تلك الفترة. وتنتهي الدراسة في عام 2017 وهو العام الذي تم فيه تسليم هذه الدراسة. الحدود المكانية: تم اختيار سوريا نظراً لأنها ذات أهمية خاصة لروسيا في تحقيق هدفها في استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية. كذلك اختيار البيئة في النظام الدولي بما فيها من تفاعلات بين وحداتها من الدول وتحديد الشرق الأوسط في الأزمة السورية وتداعياتها.

منهجية الدراسة: سوف يستخدم الباحث:

المنهج التحليلي التاريخي، والوصفي التحليلي والتحليلي القانوني

1- المنهج التحليلي التاريخي:

استخدم الباحث المنهج التحليلي التاريخي وذلك لأهمية الإطار التاريخي للأحداث والتطورات الدولية، من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية للعلاقات الدولية السورية الروسية، وتطور، وبيان أهم المحطات التي مرت بها الأزمة السورية، وسوف ننظر إلى بعض المواقف من خلال المنهج التحليلي التاريخي.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل الاستراتيجية الروسية من خلال خلق وجود قوى داخل منطقة الشرق الأوسط مقابل الخلافات مع الدول الأوروبية، وذلك من خلال تحليل المصالح والاهداف للسياسة الخارجية الروسية والية تحقيقها في ضوء موقف الولايات المتحدة المتردد من قضية تمويل (الثورة السورية). او المنظمات المسلحة المقاومة للنظام السوري. يرى الباحث أن المنهج الوصفي التحليلي يقوم بالإحاطة بعدد كبير من الأبعاد والعلاقات للانتقال من مرحلة الفهم البسيط الى مرحلة الفهم المركب وبناء العلاقات لتكون بداية لدراسات أخرى مكتملة.

المنهج التحليلي القانوني:

استخدم الباحث هذا المنهج بقصد استخدام الهيكله الحقوقية العالمية ووضعها في السياقات المجالية، لكون هذا المنهج يهتم بدراسة أسس مهمة كالربط بين التصرف الخاص للدول وتوافقها مع مبادئ وقواعد القانون، الاتفاقيات والمعاهدات وتأثيرها علي العلاقات الدولية، من خلال دراسة ظاهرة الحرب وطرق تحقيق السلام، ودراسة التنظيم الدولي والمنظمات الدولية (مشاركون، 1994، ص، 226)

مصطلحات الدراسة: يعرض الباحث المصطلحات الاساسية للبحث على النحو الآتي:

1- الأزمة: تعريف الأزمة لغة: عرف الأزمة لغوياً بمعنى الشدة والقحط والمحنة، وأزم الشيء أمسك والأزم بمعنى الحماية والمأزم الضيق وكل طريق ضيق بين جانبيين مأزوم وموضع الحرب مأزم. (الوجيز، 1999، ص15،)

اصطلاحاً:، تعرف الأزمة بمعنى مرحلة التحول أو لانعطف الشديد في مسيرة أحداث متتابعة، كما أنها تعنى حالة التغيير او انها تؤدي إلى تغير حاسم أو فاصل أي هي نقطة التحول في نسق السياسات

التعريف الإجرائي: الأزمة هي حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها هبوط غير معهود وبالتالي إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة (نصر، 2008، ص3). أما الأزمة السياسية يعرفها الباحث أنها مظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول وترتبط بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الدولي.

2- التدخل: لغة يعرف التدخل بأنه "تدخل بمعنى دخل قليلاً والدخل ضد الخرج والدخل أيضاً العيب والريبة، ويقال هذا الأمر دخل، ولذا قال تعالى إِوَال تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَالٌ بَيْنَكُم فَتَرْزَلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتُدْوَ قُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُم عَذَابٌ عَظِيمٌ، أي مكر وخديعة". والتدخل يقصد به ايضا هو من تدخل، وتدخل في الأمور بمعنى: أدخل نفسه فيها، وتداخل الشيء: قليلاً دخل قليلاً(عبد الرزاق، محمد، ، 2003، ص19)

التدخل: اصطلاحاً، يعني التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة، لذلك هم يرون أن التدخل بمفهومه الواسع أنه كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، قد يكون شرعياً أو غير شرعياً وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية، وتصعيدها كما قد يساهم في تسويتها (يونس، 20، 2010ص)

إجرائياً: يعني كل سلوك غير مشروع لوحدة دولية تتضمن جميع أشكال التصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي للتأثير على سلطة الدولة المستهدفة. (برقوق، ص15، 1994) وقد يكون التدخل عسكري التحقيق مصالح الدولة المتدخلة على حساب المتدخل فيها.

القوة: القوة " لغة: ورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة وهي تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهي المؤثر الذي يغير أو يحيل حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، ورجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه وقوى دعم ووطد، كما نجد أن القوى والقادر والمقتدر من أسما، تأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة، وقد وردت القوة في القرآن الكريم في كثير من الآيات، وعلى سبيل المثال " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة " (عبدالله، ص9، 2002)

تعريف القوة اصطلاحاً: ميكافيلي وهوبز ومورغنثو يعرفون القوة بأنها الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية (لايدر 1981، 75)

القوة: إجرائياً، استخدام الدولة جميع إمكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول وأشخاص السياسة الدولية الأخرى إيجاباً (بالقيام بما تريده الدولة من أو (بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها.

- النزاع: لغة: كلمة أصلها من الكلمة اللاتينية وتعني حرفياً أن يضرب شيئاً ببعضهما ولقد ذهب أحد الكتاب في تعريف النزاع بأنه صراع حول القيم أو السلطة أو المواد المحدودة، أو هو صراع تتعادل وتتعارض فيه أهداف المتخاصمين، كما قد يعنى النزاع تعارضاً مدركاً من المصالح أو اعتقاد بأن الطموحات الحالية للطرفين لا يمكن تحقيقها معا في آن واحد.

النزاع: اصطلاحاً: على أنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية أو إعلامية (قادي 11، 2007ص) ويرى الباحث أن النزاع قد يكون قديم ينشئ عن تضاد المصالح بين دولتين أو دول أو كتلتا إقليمية أو دولية.

النزاع: إجرائياً: اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى ومن الممكن أن تقوم به دولة معينة أو مجموعة من الدول بغرض تغيير بنية السلطة في الدولة المقصودة، أو الحفاظ عليها أو بهدف إعادة توجيه سلوك السياسة الداخلية أو الخارجية وذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها.

الدراسات السابقة:

قام الباحث باستعراض بعض الدراسات التي تناولت القوة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية فيها وتلك التي تناولت تطور الاستراتيجية الروسية وازدياد نفوذها بعد الحرب الباردة وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

1- دراسة سليم، محمد السيد عام (2007) بعنوان الأشكال التاريخية والدلالة للقطبية الأحادية _ بحث مقدم لمؤتمر القدس السنوي الخامس المنعقد في الكويت وفي هذا السياق يؤكد الباحث أن الدول الكبرى تسعى لعدم الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية وأنها تسعى لتوازن القوى ضمن أشكال وأنماط يستعرضها في دراسته مع الإشارة إلى القوى الصاعدة كالصين والاتحاد الأوروبي في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

2- ابو الهنود، ايداد (2011) التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على النظام الإقليمي العربي في فترة أيلول 2001 - اذار 2008 حيث يستعرض الباحث التحولات الدولية والإقليمية في ظروف غير مواتية للنظام الإقليمي العربي منذ أزمة الخليج الثانية (2003) من خلال ايضاً الحرب على لبنان والفشل الذريع الذي منى به النظام الإقليمي العربي نتيجة هذه التحولات.

3- دراسة، الجابري، وجدي. (2015) "المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية، (دراسة في الجغرافيا السياسية)،". تتحدث الرسالة عن الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا وكيف تحولت سوريا بسبب ذلك الى ساحه للوصاية الإقليمية والتدخل الإقليمي والدولي، فالجغرافيا والمقومات الاستراتيجية لسوريا عامل مهم في زيادة التنافس الإقليمي والدولي وخاصة في مجال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

4- دراسة بشارة، عزمي، (2015) بعنوان " روسيا الجيوستراتيجية فوق الايدولوجيا وفوق كل شيء". وهي دراسة تحليلية تتحدث عن موضوع التدخل الروسي العسكري في سورية. وهو التدخل العسكري المباشر الوحيد لدولة من خارج المنطقة، وقد سبق لها إيران بالتدخل بأشكال أخرى. ولم ترسل أي دولة سواء أكانت عربية أم غير عربية، خبراء ومقاتلين بشكل رسمي ضد النظام السوري. فالنظام هو الطرف الذي جاءت دولة عظمى بناء على طلبه لتتدخل هذه الدولة مباشرة لمصلحته.

5- دراسة شريف، شعبان مبروك، (2018)، بعنوان روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية وفي هذه الدراسة تحدث الباحث عن الرؤية الروسية الأوسع للمنطقة العربية وللشرق الأوسط ولدورها العالمي، الجديد ومحاولة إعادة تعريف القوة الروسية ولعبها دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدة، فالساسة الروس ينظرون إلى الشرق الأوسط من منظورٍ استراتيجي لكن هذه النظرة لم تأخذ طريقها للظهور بشكل واضح عقب انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة حالة الفوضى الداخلية في روسيا وفي دول الجوار الروسي، وبعد ترسيخ القبضة على الدولة والمجتمع في روسيا، ومن ثم التدخل الواضح في دول الجوار الروسي، وصولاً لترسيخ استراتيجية التوسع لتصل إلى الشرق الأوسط.

6- دراسة (E. J. Wilson: 2008)، (بعنوان: القوة الصلبة، القوة الناعمة، القوة الذكية) وهذه الدراسة منشورة في الدوريات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية. وتنطلق هذه الدراسة إلى ما وراء القوة الناعمة والقوة الصلبة بتأكيد مصطلح القوة الذكية، التي تعتمد على الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة بطريقة تعزز كل منها الأخرى، وتناقش الدراسة القوة الذكية كأساس للأمن الوطني في ظل التغيرات الهيكلية العالمية وفشل الإدارة الأمريكية الحالية، والمناقشات الحالية للدبلوماسية العامة. والقوة الناعمة هي نتيجة للفشل (التصوري، المؤسسي، السياسي).

7- دراسة ايكاتريناستيبانوفنا ("Ekaterina Stepanova 2012) تناولت هذه الدراسة محددات السياسة الروسية وسلوكها في الأزمة الروسية وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أنماط التفكير لصانعي السياسة الخارجية الروسية، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير السياسة الخارجية كان واضحاً في تعاطيها في الملف السوري بالإضافة إلى تأثيرها على ديناميات الأزمة السورية وتفضيلها خيار التدخل العسكري.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات تناولت مسألة تحول القوة في إطار العلاقات الدولية والأزمة السورية بشكل جزئي، وبعض الدراسات لم تتعرض لواقع المتغيرات الداخلية السورية، أو الدولية أو الرؤية الاستراتيجية الجديدة لروسيا، هذه الدراسة تناولت التحولات التي مست ببيان النظام الدولي والتغيرات الداخلية كما تطرقت إلى التحول في نظرية القوة وهذا الأمر ينطبق على روسيا تماماً، وهو ما انعكس على تغيير شكل صناعة القرار الروسي، فأصبح للمتغيرات الاقتصادية والمجتمعية والخارجية دور كبير، إذ لا تزال روسيا تعدّ نفسها قوة منافسة للقطب الاوحد علي الساحة الدولية وعودتها إلي العالم مرة أخرى من خلال الأحداث الإقليمية والدولية شاهد على ذلك ومن ضمن هذه الأحداث الأزمة السورية".

الفصل الاول

النظام الدولي وتحول القوة

شكل انهيار النظام الثنائي القطبية في نهاية القرن المنصرم إذعانا بداية نظام أحادي القطبية تنزعه الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية واقتصادها العالمي. وهذا أدى بدوره إلى تهميش دور الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، وعدم اكتراث أمريكا بالمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مثل انسحابها من معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمي، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومع نهاية العقد الأول من هذا القرن، واجهت الولايات المتحدة مسألتين - الأولى: التراجع في عناصر قوتها التقليدية، لمصلحة بروز قوة القوى الأخرى المنافسة لها، ويتوقع أن تتراجع مشاركة الولايات المتحدة في العناصر التقليدية للقوة عالمياً إلى النسب الأتية: من 47 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي عام 2002 إلى نحو 35 بالمئة عام 2012، عسكرياً ونحو 17 بالمئة عام 2035، ويتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 26 بالمئة إلى نحو 18 بالمئة، ثم إلى نحو 12 بالمئة على التوالي، والتجارة الدولية من 23 بالمئة إلى نحو 16 بالمئة، ونحو 10 بالمئة على التوالي. لثانية: أن عناصر القوة اليوم صارت تنجّه إلى الابتعاد من العناصر التقليدية لمصلحة عناصر غير منظورة في القياس والتأثير، كالمعلوماتية، والأقمار الصناعية، والتجسس، ووسائل التواصل الاجتماعي، والقوة العسكرية الخفيفة والخاصة، ووحدات القيادة والسيطرة، والاستثمارات، والبحث والتطوير، واستخدام المنظمات الدولية والقانون الدولي، واللجوء إلى تطوير القدرات الصغيرة ذات القدرات التدميرية الهائلة، واستخدام حروب الجيولوجيا (اصطناع الهزات الأرضية، والفيضانات... فضال عن تطوير الشركات الأمنية والعسكرية للقيام بمهام بدال من الجيوش التقليدية للدول، وبال قيود القانون الدولي والخلافات الدولية.

(Petersen, 2012, 4pp-10)

إن التحولات التي طرأت على هيكل النظام الدولي لم تؤد سوى إلى إقامة نظام دولي جديد، "تعدد القوى، وليس "نظام القطب

الواحد" ويعمل ذلك أن الولايات المتحدة، وان تمتعت بتفوق قوتها العسكرية بما جعل منها القوة الأولى في العالم، إلا أن الاعتماد على تلك القوة ليس كافياً بذاته. لوجود تحول في انتشار عناصر القوة، وفي علاقات القوة دولياً، وبروز ادوار لفاعول جدد. هنالك القيود التي يواجهها استخدام القوة العسكرية نتيجة للزيادة المستمر في ظاهرة الاعتماد المتبادل على إمكانيات ونطاق فرص توظيف القوة العسكرية في العلاقات الدولية، الأمر الذي يمثل بذاته قيوداً على الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي التي تشكل الهيمنة الأحادية ظاهرة مرحلية ستتحول إلى تعددية، أن مسرح التفاعلات العالمية يتجه إلى إحداث تحولات سريعة جداً، ومثاله ما يحصل في المنطقة، والتحول في ميزان القوى في شرق وجنوب العربية، والتوسع في النشاط العسكري الروسي عالمياً شرق آسيا، ولا تزال التحولات في أفريقيا (جنوب أفريقيا) وجنوب أفريقيا ونيجييريا خاصة، وفي أمريكا اللاتينية غير منظورة حتى اليوم. كل ذلك، دفع إلى توليد بيئة غير مرنة أمام الولايات البرازيل خاصة المتحدة في التعاملات الدولية، (Narang (2015، 77-82) فالهيمنة الأحادية تغنق إلى التوازن وهذه النظم سرعان ما تتجه نحو التوازن من خلال إقامة بنیان دولي تعددي أكثر تكافؤاً، كذلك مع اختفاء "العدو الشيوعي"، خاصة مع إمكانية ظهور أوروبا كقوة مستقلة وظهور أقطاب أخرى منافسة خارج المنظومة الرأسمالية" (سليم:، 2007، 161ص)

إن مفهوم النظام الدولي الحالي يقوم على التفاعلات بين الوحدات الدولية، وبأنه يتميز بالاستمرارية والتغيير، ويقوم أيضاً على التعاون والصراع، فالدول التي تملك القوة العسكرية والموارد الاقتصادية والتكنولوجية تستطيع ان تؤثر في هذا النظام. وأن بنية النظام الدولي تتسم بالديناميكية، حيث تختلف سماته باختلاف طبيعة الفاعلين الدوليين وحجم قوتهم ودورهم في المجتمع الدولي. فالانتقال من النظام الدولي ثنائي القطبية إلى النظام الأحادي القطبية في القرن العشرين لم يكن بفعل عوامل خارجية بقدر ما كان نابعاً من العوامل الداخلية التي أدت إلى انهيار القطب السوفييتي وتفككه إلى عدة جمهوريات، فكل ظاهرة تحمل في طياتها عوامل فنانها، بالتالي بقي القطب الأوحده في النظام الدولي الأمريكي مسيطراً ووحيداً غير أن تعدد مراكز القوة الاقتصادية في العالم حالياً أصبح امراً واقعياً، يدل على ذلك الصعود القوي للصين، التي تجاوزت، في ظرف خمس سنوات، أربع قوى اقتصادية (اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا) لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك قوى أخرى صاعدة مثل كوريا الجنوبية، وأخرى حديثة الصعود بعض الشيء مثل الهند والبرازيل. ولابد من الاعتراف أن تزايد عدد القوى الاقتصادية عالمياً أدى بالضرورة إلى تقليص الهوة بين مقدرات القوة الأمريكية ومقدرات القوى الأخرى. تبقى هنالك فوارق كبيرة بين الولايات المتحدة وهذه القوى، بما في ذلك الصين، لكن النمو الاقتصادي لهذه القوى الصاعدة يقلل حسابياً من حصة أميركا من إجمالي الناتج المحلي الخام العالمي.

وتعد آلية الدول العشرين التي تعقد قممها الاقتصادية منذ الأزمة المالية-الاقتصادية عام 2008، دلالة على هذا التحول في القوة العالمية، فالعمل بهذه الآلية بغض النظر عن نتائجها، إقرار من القوى الكبرى، الغربية تحديداً، بأن مشكلات العالم الاقتصادية أعظم وأعد من أن تعالج في إطار مجموعة السبع/ الثماني، أو منظمتي بروتونودوز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي). والواقع ان ميلاد مجموعة العشرين نتاج إقرار من المجموعة الأولى بتحويلات عميقة في توزيع القوة العالمية، وبالتالي يعد إقرار بضرورة إشراك القوى "الجديدة" في القرار العالمي، وتحمل أعباءه السياسية والمالية. من دلالات تحولات القوة العالمية أيضاً الصعوبة المتنامية في تحويل مكاسب القوة من مجال إلى آخر، فمثلاً القوة العسكرية الروسية لا تجعل منها قوة اقتصادية، والقوة العسكرية الأمريكية لا تسمح لها بمواجهة كل التحديات بالشكل الذي تريده، فهي لا تتفح في الضغط على الحلفاء فيما يخص بعض القضايا. بمعنى أن عدم قابلية تحول القوة يجعل من الصعب نقل المكاسب المحققة في مجال ما إلى مجال آخر. فضلاً عن ذلك، هناك اتجاه ثقيل في العلاقات الدولية، وهو فك الترابط بين القطبين الاقتصادي والعسكري، فعلى سبيل المثال دول مثل اليابان وألمانيا بالرغم من زوال الشروط المفروضة عليها بسبب الحرب العالمية الثانية، فإنهما لم يتحولا إلى قوتين عسكريتين، على الرغم من قدرتهما الاقتصادية المعتبرة.. في المقابل، تعد روسيا ثاني قوة عسكرية في العالم، لكنها تأتي تقريباً في ذيل الترتيب الاقتصادي للقوى الكبرى.

تكمّن الدلالة الأخرى لتحولات القوة في تراجع مصادر وظهور مصادر أخرى، ففي السابق، كانت الأراضي وشاسعتها من بين مصادرها الأساسية، أما اليوم فالقوة المالية والتحكّم في المعلومات (تكنولوجيات الاتصال، أجهزة التجسس، التحكّم في الإنترنت...) يعدان من أهم مصادر القوة، وليس مصادفة أن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم الأكثر تقدماً في هذين المجالين. فالمعلومات ونوعيتها وتوفرها في الوقت نفسه لا يصنع فقط الفرق بين الأمم المتقدمة في الحياة الاقتصادية اليومية، بل في مساح المعارك العسكرية، فالمعلومات هي عصب الحرب التي تختزل بالأساس في الحرب تتسحب هذه التحولات على

العلاقات بين الدول فقط، بل على تفاعلاتها مع بيئتها غير الدولية، نظراً لتعدد السياسة الدولية التي انتقلت من مرحلة الدولي إلى مرحلة العالمي، بسبب تنامي الظواهر غير الدولية المحلية والعابرة للحدود والنفوذ المتزايد للفواعل غير الدولية النافذة، الشرعية منها والإجرامية.

غير أن السؤال هو، هل تدل هذه التحولات على تراجع القوة العسكرية في العالم؟ يعتقد الباحث ان القوة ستبقى الملجأ الأخير بالنسبة للدول لحماية نفسها، أو لتنفيذ بعض سياساتها فيما يخص القوى الكبرى. لكن الكلفة السياسية والاقتصادية لاستخدامها في ارتفاع متزايد محلياً وخارجياً، وعلى أساس كل ما تقدّم، يمكن القول إن من المرجح أن تكون الولايات المتحدة أول وآخر قوة عظمى (بالمعنى المتعارف عليه حالياً).

المبحث الأول: نظرية تحول القوه

يعنى هذا المفهوم فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة دولة قادمة جديدة، الامر الذى يجعل من الأخيرة كأنها ظل لهذه الدولة المهيمنة، ولكى يحدث تحول القوة يتعين على القادم الجديد ان يحصل على مصادر القوة اكبر مما لدى القوة المهيمنة، او على الاقل يحدث تعادل مع المقدرات القومية للدولة القائد. لقد قسم اورغانسكى من خلال نظريته الدول حسب درجة القوة والرضا الى اربع فئات:(Organski، pp 371-374)

1- الدول القوية الراضية.

2- الدول القوية غير الراضية.

3- الدول الضعيفة وغير الراضية.

4- الدول الضعيفة والراضية.

ووفقاً لهذه النظرية فإن الفئة الأولى هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، ومن قبل هذه الفئة يظهر التنافس على الساحة ساعية الى تغيير الواقع أو الوضع القائم ومحاولة تأسيس نظام دولي اخر. وهى الدولة التي تراجعت إلى دور ثانوى بالنظام، وحاولت التغلب عليه. يرى الباحث أن نظرية"اورجانسكى" قد نجحت حين طبقتها على المانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وربما تكون أكثر شمولية وموضوعية في حال تطبيقها على روسيا في الوقت الحاضر.

إن نظرية تحول القوة تنظر الى النظام الدولي على انه تسلسل (هير اركى) للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدى اختلاف معدلات النمو إلى تغيير في القوة النسبية بين الدول مما يؤدى إلى نشوء علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديد.(Tammen(2001) 7pp)

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من هذا القرن تفكك دولة بقدر ما كان سقوط مبدأ ونهايته دولياً وعالمياً . لقد كان لانهايار وانتهاء الحرب الباردة علامة فارقة في تطور النظام الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة، فقد علامة النهاية على انهيار المعسكر الشرقى والإيديولوجية الشيوعية، وانتهاء تأثيرها على العالم الثالث، مع تزايد أهمية العامل الاقتصادي، والثورة العلمية، وتراجع نسبي في أهمية الأداة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية. أن غياب التوازن الدولي أدى في الحقيقة إلى التخبط وسط تسارع الأحداث ومفرزاتها، وأدركت دول الجنوب خطورة غياب هذا التوازن، فتنبت موقعاً يعزز من مواقفها في مواجهة الخطر الكامن في طيات النظام العالمي الجديد.

ولقد تباينت الآراء حول "النظام العالمي الجديد"، فهناك من يؤيد هنا الرأي مستنداً إلى زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. وهناك من رفض مقولة النظام العالمي الجديد معللاً ذلك بحالة الفوضى والصراعات التي انتابت العالم، يمكن القول إنه استناداً إلى البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تنزعه الولايات المتحدة، أما استناداً إلي البعد الاقتصادي فإن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب(العابد، 2010ص8) أن القوة وفقاً للتصور الاستراتيجي هي القوة المستترة والكامنة، ولذلك فإن المتغير الأساسي في فلسفة القوة في النظام العالمي الجديد هو الاكتفاء بالتهديد بالقوة بدلاً من استخدامها، حيث أصبح النظام الدولي الجديد يمثل انفصلاً تدريجياً بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية أي ان النظم الدولية القديمة تستند إلى قوة عسكرية اقتصادية(فوزي، 2006، ص1) ويرى الباحث أن الذي يحكم العلاقات بين الدول الآن هو المصالح العليا للدول ويتم استغلال الشرعية الدولية لتحقيق هذه المصالح، ومن هنا تفقد هيئة الأمم المتحدة مصداقيتها ومصداقية قراراتها. إن نظام ما بعد الحرب الباردة لا يختلف عن سابقه من حيث آليات اتخاذ القرار. ويوجد رأي ثالث يرى أن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لا يزال قيد التشكيل، وأن معالمه لم تستقر بشكل نهائي بعد، وأن المرحلة الحالية مرحلة انقالية قد تستغرق

سنوات عديدة، كما يرى الباحث أن هناك نظامًا عالميًا جديدًا متعدد الأقطاب تشكل فعلا تقوده كلا من الصين وروسيا وأن الازدهار العالمي الذي نراه هو من خلال التكامل الإقليمي السلمي. حيث تحاول الولايات المتحدة جاهدة لمنع هذه التعددية القطبية من أن تصبح عالمية من خلال تطويق روسيا بحلف الناتو، واحتواء الصين بمشاريع آسيوية مشابهة لحلف الناتو.

المبحث الثاني: مؤشرات تحول القوة لروسيا في النظام الدولي

يمكن القول إن التحولات الكونية للقوة أو ما يسمى بالتغيرات السياسية في توزيع القوة، أعادت تشكيل الحياة الدولية، السياسية والاقتصادية والثقافية. لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة تغير كبير في موازين القوة الدولية فقد تحولت من أحادية القوة والقيادة الفردية للعالم التي سيطرت عليها لفترة طويلة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التعددية القطبية أو ما يقترّب منها "تعدد القوى الدولية" بدأ منذ بروز النمور الآسيوية على الساحة، ومحاولة بعض الدول التي أحدثت تنميه اقتصادية أن يكون لها دور فاعل على الساحة الدولية لقد كان أول بروز للقوة بصعود العالم الغربي وهي العملية التي بدأت في القرن الخامس عشر وتسارعت بشكل كبير في أواخر القرن العشرين 0 التي أنتجت الحداثة، أما التحول الثاني فحدث في بدايات القرن الحالي بصعود الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أقوى دولة منذ عهد الإمبراطورية الرومانية، وقد هيمنت على الاقتصاد العالمي، السياسة، العلوم والثقافة وهي الهيمنة التي لم يسبق لها مثل في التاريخ الحديث(كيوهان، 2012، ص44-47). أما التحول الثالث فنحن نعيشه الآن ويمكن أن نسميه "بصعود البقية" فعلى مدى عقود ماضية شهدت الدول في جميع أنحاء العالم نموا في معدلات اقتصاداتها، وقد ظهر هذا النمو والصعود بشكل واضح في آسيا لذا نسمي هذا الصعود بـ "صعود آسيا". ورغم أن مئات الملايين من الذين يعانون الفقر يعيشون في هذه الدول إلا أنها تسعى لاستيعابهم ببطء في اقتصاداتها الانتاجية، حيث نجد أن نسبة من يعيشون على دولار واحد في اليوم كانت 11% سنة 1991م وانخفضت إلى 01% سنة 2011، أيضا نجد أن الصين وحدها رفعت 111 مليون شخص من خط الفقر، كما أن التحول الجيوستراتيجي الأمريكي في شرق آسيا وجنوبها، من جميع أنحاء العالم عبارة عن لاعبين وليسوا أهدافا أو مراقبين. فعلى المستوى السياسي والعسكري نحن لانزال في عالم القوة العظمى الوحيدة، ولكن في الأبعاد الأخرى، الصناعة، المال، التعليم، الثقافة، والمجتمع، فإن توزيع القوة يتحول ويتعد تدريجيا عن الهيمنة الأمريكية، وهذا يعني أننا ندخل عالما مناهضا لأمريكا.. غير ان روبرت كيوهنيرى أن العولمة أوجدت ظاهرة "انتقال القوة" Shifting Power بسبب عجز النظام الدولي الذي أوجده ودشنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية عن مواكبة التطورات والتغيرات الجارية في بيئة العالم المعاصر، حيث انتقلت مراكز القوة الدولية من منطقة (الاطلسي التقليدية)أوروبا وأمريكا الشمالية(إلى منطقة الباسيفيكي)اليابان والصين، كوريا وأستراليا وهي المنطقة الفتية الصاعدة التي توضح أغلبية الاحصاءات والدراسات والتوقعات عدم قدرة الولايات المتحدة على مجاراتها اقتصاديا وبالتالي لا استبعد ان تكون قيادة العالم في أيدي إحدى هذه القوى الصاعدة على ضوء ما ذكرت.

تتقسم مؤشرات تحول القوة الى قسمين

1- مؤشرات تقليدية

ويقصد بها المؤشرات الملموسة من خلال ارض الواقع ويمكن قياسها بشكل كمي، والمقارنة بين الدول على اساسها مثل عدد السكان الكلى، حجم ناتج القوى الاقتصادية، حجم القوات المسلحة، مساحة الدولة، الموقع الجغرافي.. الخ وقد حصر المؤشرات التقليدية كلا من الباحثين سنجر وستيوارت في 6 مؤشرات عدد السكان الكلى، عدد القوات المسلحة، مقدار الانفاق العسكري، صناعة الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة.

2- مؤشرات غير تقليدية

يشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة حيث يعتقد Joseph Nye . أن أهداف السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها بشكل كلي باستخدام القوة العسكرية وحدها، وإنما كذلك عن طريق عناصر القوة الناعمة الجاذبة لثقافة وأفكار ومؤسسات الدولة حيث يقصد قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها بشكل يتفق مع هذا الإطار الذي تم وضعه عن طريق الترغيب والجاذبية لا الترهيب والإكراه وتعتمد القوة الناعمة على عنصرين أساسيين هما: المصادقية والشرعية قاعدة

لها(Nye)، 2003، (75-74pp)

التطبيقات:

1- عندما تطبق المؤشر التقليدي نرى روسيا انها أصبحت قوة عظمى ناشئة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وخاصة في مجال

الطاقة، وتحتفظ بقوة نووية وجيش تقليدي قوى هائل وقد استعاد الاقتصاد الروسي عافيته رغم العقوبات الغربية، وتسعى روسيا لجذب الاستثمارات الدولية مما ينوع قاعدة اقتصادها، كما تسعى للتكامل الاقتصادي وتشكيل شراكة اقتصادية مع تجمع دول الأوراس. كما أنها تسعى جاهدة لقيادة دول البريكس (BRICS) من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي وأظهرت العديد من القضايا التي واجهت هذه المجموعة قوة التنسيق بموقفها من قضايا مثل الأزمة السورية، حيث استخدمت الصين عدة مرات حق النقد الفيتو ضد قرارات الولايات المتحدة ودول الغرب في الأزمة السورية

2- عند تطبيق المؤشر غير التقليدي

روسيا تستخدم نظرية القوة الناعمة في علاقاتها بدول الجوار، حيث تقوم بتصدير الغاز إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا وتقوم باستيعاب الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول في مختلف المدن الروسية وتوفير الاسواق لسلعها ونقل الاموال اليها، ولقد أصبحت الثقافة الروسية مصدر قوة لروسيا وبذلك تحقق روسيا هيمنة، اقتصادية وثقافية بمنطقة اوراسيا تضاهاى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في الأمريكيتين (عبد الحفيظ: 2010)، كما تسعى روسيا لمد نفوذها إلى مناطق ابعد من تلك التي استقر عليها الأمن القومي لروسيا الاتحادية مما يعنى استعادة روسيا دوراً جديداً وبارزا من اجل الحفاظ على ما تبقى من مصالح "الإمبراطورية السوفييتية" سابقا هذا الدور جاء بعد تعقيدات في المشهد الدولي حيث الفوضى التي تضرب أركان النظام الدولي الذى استقرت فيه الولايات المتحدة من خلال توجيه تفاعلاته الصراعية في أشكال مختلفة في أنحاء العالم.

الفصل الثاني

العلاقات السورية - الروسية

تعدّ العلاقات الروسية في منطقة الشرق الأوسط، أحد أهم عناوين ومضامين الأمن القومي والسياسة الخارجية لروسيا منذ عقود طويلة، وقد شهد الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط تزايداً ملحوظاً على مدى السنوات القليلة الماضية، ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال حقبة الاتحاد السوفيتي، وإنما كذلك مقارنة بحقبة التسعينيات ومطلع الألفية، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية:

المبحث الاول: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تعدّ منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن، حيث تمتلك دول المنطقة مكانة مهمة ضمن خارطة النفط العالمية، ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط بلغت احتياطياتها النفطية ما يقارب 100 مليار برميل.

كما تتمتع المنطقة بمركز استراتيجي مهم من بين القارات الثلاث: أوروبا، آسيا وإفريقيا كما تسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية، كالمضائق التركية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، التي مثلت في القديم بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس، كما تتحكم قناة السويس وباب المندب في طرق الملاحة الدولية من أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى، لهذا جاء اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجيو-سياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي، وإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب منها مزيداً من الاهتمام بهذه المنطقة، ولا سيما وأن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية. (العربي 2014، ص 1112-114).

يرى الباحث أنه لا يمكن فهم أهداف السياسة الخارجية الروسية ومحدداتها اتجاه الشرق الأوسط دون النظر إلى الجوانب التاريخية لهذه السياسة، هذا من جهة، كما لا يمكن إبعادها أو إخراجها من إطارها الطبيعي وهو الشرق الأوسط وما يشكله من أهمية بالنسبة لها، لقد كان للجغرافية متطلبات فرضتها على روسيا فيما يخص الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط على اعتبارا ان روسيا الاتحادية هي وريثة الاتحاد السوفيتي بكل تبعاته واعتباراته رغم التغيير الذي حدث في كثر من الجوانب لكن بقيت التوجهات ومجالات السياسة هي ذاتها. "أن توجه روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط هو ليس فقط لمزامنة الولايات المتحدة الأمريكية فيها بالقدر الذي ينهكها استراتيجيا، انما المشاركة في إعادة حساب موازين القوى العالمية عندما تسمح الظروف بذلك.

فموسكو تحاول أن تتخلص من مكانتها كقوة عالمية من الدرجة الثانية، وتعمل لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي ("عرفات، 2007، ص73).

لذلك تسعى روسيا جاهدته لتعزيز دورها الدبلوماسي والعسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا إنها تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف من بينها صعوبة التوفيق بين الأطراف المتنازعة في المنطقة، وقلة عدد الدول المتحالفة معها في هذه المنطقة مقارنة مع عدد الدول المتحالفة مع الغرب.

كما تواجه روسيا عقبة أخرى تتمثل بعدم قدرتها على إقناع بعض دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون وفي مقدمتها السعودية بشأن أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب رضوخ هذه الدول للإملاءات الغربية لاسيما الأمريكية التي تعمل على خفض أسعار النفط لتحقيق مصالحها على حساب دول المنطقة.

ويعتقد الكثير من المراقبين ان روسيا باتت تسعى لفرض نفسها كقوة لا غنى عنها على الصعيدين الإقليمي والدولي انطلاقاً من إدراكها لعدم وجود ما تخسره أمام الغرب، تمهيداً لإرساء نظام عالمي جديد يحترم إرادة روسيا وقدرتها على لعب دور مهم في رسم المعادلات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، والعالم ويخشى في الوقت ذاته من ردة فعلها في حال تم تجاهلها أو كانت هناك مساح لتجسيم دورها وتقليص نفوذها إقليمياً ودولياً.

من هنا يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن روسيا لا يسعها أن تتخلى عن لعب دور مؤثر وفعال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بعد أن تمكنت من استعادة نفوذها وهيبتها في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من العالم، وأنها تعد الأقرب جغرافياً وجيوبولوتيكياً لهذه المنطقة وبمهما كثيراً عودة الأمن والاستقرار إلى ربوعها كونه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمنها واستقرارها، فضلاً عن إنه يوفر الأرضية المناسبة لتحقيق مصالحها على المدى القريب والبعيد التي تضررت كثيراً نتيجة محاولات الدول الغربية لاسيما أمريكا للاستحواذ على مقدرات هذه المنطقة.

من أبرز أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ما يلي:

أولاً: الأهداف الجيو- سياسية والأمنية

تمتلك روسيا مجموعة من الأهداف الجيو- سياسية والأمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا في المنطقة، " ان الشرق الأوسط يمثل حزاماً غير محكم الأطراف يحيط بجمهورية آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعدّهما روسيا مجالاً حيويًا لها وتسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعدد يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران محاولة اختراقهما والسيطرة عليهما وهذا نظراً لوجود نوع من الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى. ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران يخدمها في تجسيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا خاصة في منطقة القوقاز. علاوة عن منطقة آسيا الوسطى التي تعدّها مجالاً حيويًا ("السعد، 1، 2015، ص) كما يلعب المحدد الداخلي دوراً رئيسياً في صياغة السياسة الخارجية الروسية حيث تسعى روسيا لحماية مصالحها القومية، التي يتربع الأمن على أولوياتها والذي أسهم في توزيع الوجود العسكري الروسي في سوريا. يمكن القول إن ارتباط ثبات الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا، هدفت إلى تمكين روسيا تحقيق طموحاتها باستعادة دورها في المنطقة التي أصبحت على المحك، فسقوط النظام السوري سيؤدي بالتأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعدّها روسيا تهديداً أمنياً قومياً، وهذا ما يعني إضعاف دورها. -

كما تتطلع روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط كأولوية في السياسة الخارجية لها، وذلك لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية فيها بالقدر الذي ينهكها استراتيجياً وذلك للمشاركة في إعادة حساب موازين القوى العالمية عندما تسمح الظروف بذلك فروسيا تحاول أن تتخلص من مكانتها كقوة عالمية من الدرجة الثانية، وتعمل لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية:

ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتي كمنطقة غنية بالنفط، وكان الاتحاد السوفيتي يعي مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية واليابان، وقد تفاعلت الحاجة إلى النفط مع حاجة أخرى هي بناء علاقات اقتصادية وتجارية واسعة من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: الحصول على الموارد الأولية، واستثمار العلاقات التجارية لأغراض الاستفادة المالية، والحصول على العملات الصعبة، . أن عمق العلاقات السورية - الروسية توثقت وأصرها بالجوانب الاقتصادية وكما ذكرنا إذ إن حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين يشكل ٢٠% من حجم التعاون الاقتصادي الروسي مع الدول

العربية وهذا مبعثه الحرص الروسي على المحافظة على سوريا كسوق لتصريف المنتجات الروسية، يترافق ذلك مع المساعي السورية في الحصول على المنتجات الروسية الأقل سعرا من منتجات دول الغرب، كما أن روسيا تسعى إلى عمل شراكة استراتيجية مع دول المنطقة بالمعنى الاقتصادي والتقني تكون ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة. ولذلك تسعى روسيا إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا، ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية 2011، وكذلك من أولويات السياسة الخارجية الروسية حالياً إيجاد ظروف دولية مواتية تخوف روسيا أن تكون الدول الأوروبية قادرين على تجنب استيراد الغاز الروسي والحصول عليه من بلدان أخرى في سوريا وشمال أفريقيا، مما يعرض روسيا لخسائر كبيرة وعجز في الميزان التجاري فيعكس على دورها في سوريا، وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 17 مايو 2013، حيث يرى أن سوريا تعد من أهم دول الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار فيها سوف ويكون له عواقب وخيمة، وأن سوريا حجر الزاوية في أمن الشرق الأوسط وعدم استقرار الوضع فيها سيؤدي إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة وخاصة في لبنان إذ ستصبح المنطقة كلها تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي وللمصالح الروسية الحيوية لاقتصادها (الشيخ، 2013، ص 196-197)، حيث يرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أهم المناطق في العالم في مجال شراء الأسلحة والتقنيات النووية الروسية في ظل التنافس الشديد الذي تسعى الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا لكسبه في هذا المجال. حيث إن روسيا تسعى بالدرجة الأولى لبيع السلاح والتقنيات النووية الحديثة إلى الدول التي تربطها معها مصالح مشتركة في المنطقة، لكنها لازالت تواجه مشاكل في هذا المجال بسبب علاقة الغرب القوية بالعديد من دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون.

خلاصة القول إن هدف الجيوسياسية الروسية تفكيك الاتحاد الأوروبي وفرض مفاوضات النفوذ الروسي باعتراف الغرب بمناطق نفوذ المصالح الروسية.. كما تهدف الاستراتيجية الجيوسياسية إلى مفاوضات اللجوء السوري إلى أوروبا بغرض دفع الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالدور الروسي كمخلص له من أزمة اللاجئين السوريين واقناعه بالشراكة معه.
ثالثاً: الأهداف السياسية:

● تحتل الأهداف السياسية موقعاً بارزاً في موقف روسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط، فقد شكل وصول النفوذ الأمريكي إلى المنطقة خاصة (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي) خطراً كبيراً على المصالح الروسية وهاجساً لدى القيادة الروسية التي سعت من أجل الوقوف في وجه هذا الامتداد الأمريكي، فأصبح إضعاف القوة الأمريكية والحد من نفوذها هدفاً روسياً حيوياً. كما يأتي في أولوية الأهداف السياسية، لذلك تسعى روسيا إلى تحقيق الأمن لحدودها الجنوبية ويرجع ذلك في فشل روسيا والدول المستقلة في إيجاد منظمات أو مؤسسات قادرة على حماية تلك الدول والفصل في النزاعات الحدودية وتهدة الحركات الانفصالية ولاسيما الحركات الإسلامية. وأثبت التاريخ أن النزاع قد يصل إلى ظاهرة الانتشار الإقليمي في حالة وجود عامل مشترك بين تلك الدول، لذلك تتبع روسيا سياسة وقائية في مواجهة الحركات الإسلامية والانفصالية من خلال توسع علاقاتها مع دول المنطقة، وتحاول روسيا خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها (الإمارة، 2009، ص 364-365) من خلال إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب من أجل الوقوف أمام نظام أحادي القطبية بزعماء الولايات المتحدة، وهذا ما يفسر ما تقوم به روسيا من إقامة علاقات مع دول مناهضة للولايات المتحدة في المنطقة مثل العراق وإيران وسوريا. أن "روسيا" تبحث عن العودة لممارسة الدور العالمي الذي كان يمارسه الاتحاد السوفياتي في الحقب السابقة، حينما كان يحكم، ولذلك نجد أن السياسة الروسية في عهد بوتين، شهدت حركة نشطة تجاه القضايا الخارجية، وهذا ناتج عن البحث من جديد عما يعيد لروسيا الدور العالمي ذاته الذي كانت تمارسه أيام القوة العظمى، ومن المناطق التي توجهت إليها روسيا بحركة نشطة منطقة الشرق الأوسط، حيث تعود روسيا الاتحادية غير الشيوعية إلى منطقة الشرق الأوسط وهي دولة قادرة على المنح والمنع معا، إذ بعد نحو شهر من رئاسته الثالثة، كتب الرئيس بوتين في صحيفة (الشعب) الصينية عشية زيارته للعاصمة الصينية في يونيو 2012، مقالاً جاء فيه أنه دون مراعاة مصالح روسيا والصين ومشاركتها المكثفة لن تسوى قضية في العالم ولا شيء سيتغير (العربي، 155، 2014ص).

ولهذا نجد أن روسيا الباحثة عن دور عالمي جديد قديم مازالت تقف أمام المشاريع الأمريكية بالتوسع في سوريا التي تعدّ من ضمن العلاقات الاستراتيجية التي تهتم الأمن القومي الروسي. ويرى الباحث أن هنالك ثلاثة أسباب شجعت النظام الروسي للتدخل في سوريا

1- شعور روسيا بعدم مقدرة الرئيس الأمريكي "بارك اوباما" اتخاذ قرار بضرب سوريا لتجاوزها الخط الأحمر الذي كان قد رسمه في ملف السلاح الكيماوي في صيف 2013.

2- تردد الإدارة الأمريكية في مواجهة السياسة الروسية في النزاع الأوكراني- الروسي ونجاح روسيا في اجتياح وضم منطقة القرم في 18 اذار 2014..

3- تخوف روسيا من تكرار تجربتي العراق وليبيا عندما أمتعتت روسيا عن التصويت في مجلس الأمن علي قرار فرض حظر جوي علي ليبيا، ودعمت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي المعارضة الليبية التي استطاعت في النهاية بالإطاحة بنظام القذافي. فخشيت موسكو من السماح بتمرير قرار مماثل ضد سوريا وبالتالي تكون نتائجه نفس النتائج التي تحققت في الأزمة الليبية وفي النهاية تفقد موسكو أقرب حلفائها في المنطقة.

الفصل الثالث

تطور العلاقات الروسية - السورية

إن أهمية التطور التاريخي للعلاقات الدولية ما بين روسيا الاتحادية وسورية يأتي كون هذه العلاقة تشكل تجربة ثرية في العلاقات الدولية خلال الحقبة المعاصرة منذ مطلع الألفية الجديدة حتى الآن، كما أنها تشكل أحد أهم الظواهر التي تستدعي دراستها والبحث فيها لما تشكله من تشابك وتعقيد خاصة أن سوريا تقع في قلب الشرق الأوسط الذي تتنافس عليه قوى عظمى منذ أزل التاريخ، بالإضافة إلى وقوع سوريا على البحر الأبيض المتوسط الذي يمثل أهم عوامل التمسك الروسي بسوريا منذ العهد السوفيتي حتى يومنا هذا لأن البحر الأبيض المتوسط له أهمية استراتيجية للقوى العظمى كما انه يشكل أهم نقطة في حسابات روسيا الجيوسياسية.

المبحث الأول: لمحة عن تطور العلاقات الروسية - السورية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الوجود القانوني لدولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 26 ديسمبر 1991م، وقيام دولة روسيا الاتحادية، سارت العلاقات على قاعدة تقاطع المصالح اولا والتقارب العقائدي ثانياً، نتج عنه استثمار الكثير من المسائل التكتيكية والاستراتيجية وبقيت المصالح حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تسير بخطى ثابتة رغم المؤثرات الخارجية والداخلية لم تتحرف عن الاتجاهات المرسومة لقد تمكنا من نسج علاقة غير قابلة للانفكاك على قاعدة ان ما يجمعهما اكثر مما يفرقهما ". (حسين، 2005، ص1)

ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام انه مع وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة في سوريا والرئيس بوتن في روسيا في العام (2000) شهدت العلاقات الروسية -السورية تطورا ملحوظا مما أدى إلى عودة التحالف الاستراتيجي بينهما عام، 2005، حيث ازدادت تجارة الأسلحة بينهما، (.الجديد، 2017، ص1). حيث تعدّ سوريا الدولة المستوردة للسلاح الروسي، حيث حازت على نسبة ٧% من تجارة روسيا العسكرية في عام 2010، التي بلغت 700 مليون دولار، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013 منها 960 مليون دولار عام 2011 550 مليون دولار عام 2012 طبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات الروسي، مما يجعل قيمة لمبيعات العسكرية خلال المدة من 2006-2013 ما يقارب الثمانية مليار دولار. (عبد الحى، 2012، ص7)، يمكن القول على ضوء ذلك أن روسيا كانت ولا زالت الحليف الرئيس لسوريا منذ فترة طويلة ما زالت المصدر الرئيسي لتوريد السلاح الحديث والتدريب العسكري والداعم الرئيسي أمام الضغوط الأمريكية على النظام في سوريا وخاصة بعد 11 ايلول والغياب التام لروسيا المنهكة في أزمات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على سوريا عزله اقليميه ودولية.

وفي عام 2011م تزامناً مع انطلاق حركات الاحتجاجات في سوريا التي تطورت بسرعة كبيرة إلى أزمة داخلية وحرب أهلية، بين النظام والمعارضة، كانت روسيا من أبرز داعمي نظام الأسد، فقدمت للنظام الأسلحة والمعدات والأجهزة العسكرية المتطورة لجيش النظام السوري، كما قدمت العديد من الخبراء والمستشارين العسكريين لوضع خطط عسكرية للجيش لاحتواء الأزمة، كما لم يقتصر أهمية الدور الروسي في فترة الثورة السورية على حماية النظام وضمان تدفق الأسلحة والذخائر، بل يتعدى الأمر ذلك ليشمل الحماية السياسية التي وفرتها موسكو لدمشق من خلال استعمالها حق النقض ضد كل مشاريع القرارات الدولية التي تقدّمت بها الدول الغربية إلى مجلس الأمن لإدانة النظام السوري، واتخاذ إجراءات رادعة ضده تحت الفصل السابع لشرعية الأمم المتحدة، واستخدام حق الفيتو لمنع تمرير أي قرار دولي ضد سورية يقضي بإدانة استعمال النظام السوري للقوة العسكرية المفرطة للقضاء على حركة الاحتجاجات،

بعد إدراك روسيا أن الأزمة السورية أصبحت معقدة كثيراً خاصة مع عدم قدرة النظام السوري على قمع المتمردين، على الرغم من زيادة حجم التسليح للنظام من قبل الروس، إضافة إلى ظهور فصائل مقاومة وتنظيمات عسكرية قوية تقاوم النظام السوري وسيطرتها على مناطق استراتيجية في سوريا، أدركت وقتها روسيا أن هناك مخاوف من انهيار النظام السوري وبالتالي زوال الحليف الاستراتيجي لها في الشرق الأوسط، فكان لزاماً على روسيا لمعالجة هذا الوضع أن تتخذ منحى آخر، لذلك أقدمت على التدخل العسكري المباشر في سورية ونشر الجيش الروسي داخل الأراضي السورية بعد أن كانت بداية التدخل العسكري الروسي في سوريا تقتصر فقط على سلاح الجو الروسي الذي قام بتوجيه ضربات جوية للمسلحين في الأراضي السورية. ويرى الباحث أن سبب هذا الاندفاع الواسع والتدخل المباشر هو أن الحسابات الروسية تقول إن أي تغيير في النظام سوف يجعل روسيا تخسر مصالحها في المنطقة، ولا سيما أن روسيا تعول على شريكها الاستراتيجي النظام السوري "في سداد الديون وعقود الأسلحة المبرمة معه حيث إن الديون السابقة للاتحاد السوفياتي التي تم شطبها واستبدالها بمشاريع اقتصادية في سوريا". (ابو القاسم، 2011، ص20).

الفصل الرابع

الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية

يختلف موقف روسيا تجاه الأزمة السورية عن موقفها تجاه الأزمات التي حدثت في النظام الإقليمي العربي (ثورات الربيع العربي) التي حصلت في عدد من البلدان العربية، حتى وصل الأمر إلى التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية، وفي هذا السياق نود الوقوف حول حقيقة الموقف الروسي تجاه ما يدور في سورية خاصة مع تصاعد الأزمة السورية ونشوب حرب طاحنة بين الفصائل المتقاتلة على الأراضي السورية، وما هي الأسباب وراء سعي روسيا في الحفاظ على النظام السوري الحالي، وما أسباب التحول المفاجئ في العقيدة الأمنية الروسية التي ترفض التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول.

المبحث الأول: روسيا والصراع الداخلي في سوريا

شهدت المنطقة العربية في السنوات الماضية مالم تشهده طيلة عقود طويلة. فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي. بدأ العالم العربي يشهد تفكك بنية النظم السلطوية فيه بفعل ما جرى من انتفاضات شعبية بداية من تونس ومصر، وليبيا، ويتلخص الموقف الروسي من الأزمة السورية بالتأييد الصريح للنظام السوري في تعامله مع الاحتجاجات السورية، "التي انطلقت يوم الثلاثاء 15-3-2011م ضد القمع والفساد وكبت الحريات بحسب منظميها وتلبية لصفحة على الفيس بوك في تحد غير مسبوق لحكم الرئيس بشار الأسد متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25-كانون ثاني "يناير" المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، ولا بد من الاعتراف أن النظام السوري تقاجاً بانتقال عدوى التغيير إليه، إذ كان محكوماً بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري للاحتجاج.

عمدت روسيا منذ بداية الأزمة إلى تبني وتسويق رواية النظام السوري للأحداث، واعتبرت المعارضة السورية متسبباً رئيساً في تقاوم الأزمة باعتبارها طرفاً مسلحاً مقابل الجيش النظامي، لذلك قدمت الدعم للنظام السوري بشكل مباشر أو غير مباشر، "فروسيا ترى أن سوريا حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها تهديد حقيقي للأمن الإقليمي (بن ملوكة، 79، 2017 ص). من وجهة النظر الروسية يعني سقوط النظام في سورية فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها. كما أن النفوذ الأمريكي في المنطقة سيتوسع بدون حسيب أو رقيب، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز وجمهورية آسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي، بما يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، من خلال خطتها مواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى في محيط روسيا والصين (الشيخ، 2014 ص302) فالقراءة الروسية للأحداث والتحويلات التي اجتاحت المنطقة تؤكد أن مناطق النفوذ الروسي أصبحت مهددة، إذ رأى صناع القرار في موسكو ما حصل في ليبيا من إنهاء حكم القذافي باعتباره طعنة للنفوذ الروسي بعد أن جرى التوسع في تفسير قرار مجلس الأمن الدولي 1973، من حماية المدنيين إلى التحرك العسكري لإسقاط الزعيم الليبي معمر القذافي. ودفع هذا التطور الدولي موسكو إلى التحرك بكل ثقلها لإنقاذ النظام السوري، والحيلولة دون إسقاطه لانتزاع اعتراف بنفوذها التقليدي، ولم تقبل موسكو ان تعمل قوى

إقليمية ودولية على تثبيت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط دون أن يكون لها إسهام فيه، والقراءة الأولية لدى روسيا كانت تؤكد أن قوى التغيير الأساسية في المنطقة محسوبة على ما يعرف "بالإسلام السياسي" وموسكو لديها موقف تقليدي متحفظ من حركات هذا الاتجاه من حيث المبدأ. كما ترى موسكو أن الاستهداف الذي تتعرض له قوى ما يسمى بالممانعة من شأنه أن يقوض نفوذها وينتزع منها فرصة المساهمة في صياغة النظام الدولي الجديد الذي سيعقب هذه التحولات التي اجتاحت المنطقة (الورغي، 2015 ص9) لذلك استغلت روسيا مقعدها الدائم في مجلس الأمن، فعملت على منع تمرير أي قرار دولي لا يتماشى مع مصالح النظام السوري، "لقد استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" الذي تتمتع به في مجلس الأمن الدولي لوقف مشاريع قرارات تتعلق بالشأن السوري وحماية حليفها، نظام الرئيس بشار الأسد بحدود 12 مرة ومن بينها 6 قرارات ذات علاقة باستخدام السلاح الكيماوي في سوريا" (المدن، 1، 2018 ص) وكانت المرة الأولى التي تستخدم روسيا حق الفيتو من أجل دولة عربية، مما يدل على أهمية بقاء نظام الأسد بالنسبة لروسيا، لذلك أجهضت روسيا عدة قرارات دولية، وأجهضت أي محاولة عربية وغربية لإيجاد حل ومخرج للآزمة السورية لا يحض بالموافقة الروسية.

المبحث الثاني: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية

روسيا البوتينية الجديدة "كما أحب أن أطلق عليها" تريد أن تظهر كقوة عسكرية واقتصادية عالمية وقد ترجمت ذلك من خلال إعادة حضورها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة لتعبر عن فائض القوة الذي انتهى باحتلال شبة جزيرة القرم، وضمها لروسيا وتحولها شرقاً نحو الشرق الأوسط وذلك من خلال دعمها للنظام في سوريا، وجاءت التغييرات الأخيرة في مصر مؤشراً إلى الرغبة بأحياء التطلعات بعودة توازن القوى بعد انتهاء صراع القطبية وظهور عالم متعدد جديد مختلف. يرى الباحث أن روسيا استفادت ومعها النظام السوري بصورة رئيسية من تزايد حدة الصراع العسكري في سوريا نتيجة دخول جماعات متطرفة على خط الصراع مع النظام منها التنظيمات الإسلامية الراديكالية وجزء منها بايع تنظيم الدولة الإسلامية تنظيم "داعش" الذي أعلن دولته على مساحات جغرافية متسعة من سوريا والعراق بالإضافة إلى تراجع قوة المعارضة المعتدلة الأمر الذي أسهم في خلط أوراق الأزمة السورية،

ومن الظروف الإقليمية أيضاً التي استغلتها روسيا في تدخلها العسكري في سورية هو انشغال الدول الداعمة للمعارضة السورية بمسائل أخرى، تركيا مشغولة في حربها ومطاردة حزب العمال الكردستاني، ودول الخليج العربي بقيادة السعودية انشغلت بالملف اليمني ووصول الحوثيين للسلطة في اليمن. لذلك جاء طلب الحكومة السورية للتدخل والمساعدة بمثابة الضوء الأخضر لروسيا في الوقت المناسب.

المبحث الثالث أهداف التدخل الروسي في سوريا

يعدّ التدخل الروسي في روسيا من الناحية القانونية شرعياً على اعتبار انه مستمد من الوضع القانوني للنظام في القانون الدولي، انه كيان له سيادة يحق له طلب التدخل العسكري من أي جهة او دولة، ومما عزز ذلك قيام روسيا عام 2013 بمناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط استمرت من 19 يناير إلى 29 يناير 2013م، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية و3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود وبحر البلطيق، وقد حملت هذه المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التكفير في أي تدخل عسكري في سوريا (عربي، 2015 ص1) لذلك يمكن القول إن التدخل الروسي في سوريا له أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية.

1-الناحية السياسية.

تسعى روسيا من حربيها في سورية الى تحقيق عدة مكاسب سياسية،
1- تعتقد روسيا أن مناطق نفوذها أصبحت مهددة فعليا، وقد كان سقوط النظام الليبي مؤشرا لهذا التحول والذي تم تفسير قرار مجلس الأمن الدولي 1973 من حماية المدنيين الى التحرك العسكري، حيث دفعت هذه التطورات لان ترمي روسيا بكل ثقلها مدعومة بعناد الرئيس بوتن حول هذا الموضوع لإنقاذ حليفها النظام السوري. ووفقاً لمصادر روسية مثل وكالة "ريا نوفوستي" وموقع "Utro.ru"، خسر الكرملين نحو 4 مليارات دولار بصورة عقود أسلحة عندما سقط النظام الليبي، وأنه يريد تجنب تكرار ذلك في سوريا. لم تتردد روسيا في رفض أية قوة اقليمية او دولية بتثبيت نفوذها في المنطقة وخاصة المحسوبة على قوى الإسلام

السياسي والذي يشكل خطراً على الأمن الروسي في ظل تنامي إعداد المسلمين في روسيا مع التمرد الذي تنتزعه المجموعات الشيشانية، كما ترى روسيا أن استهداف ما يسمى بـمحمور الممانعة من شأنه تقويض دور روسيا في صياغة نظام إقليمي جديد الذي سيعقب هذه التحولات في المنطقة (الورغي، 2015، ص1) أما في حالة إحراز تقدم في سوريا فإن روسيا تستطيع امتلاك العديد من أوراق الضغط بحيث تستطيع المساومة والتفاوض مع الغرب حول العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبله أيضاً.

2- معاقبة أوروبا على سلوكها مع روسيا وذلك بتهجير وتوجيه أكبر عدد من اللاجئين السوريين باتجاه تركيا ومنها لأوروبا حيث أصبحت مشكلة اللاجئين مشكلة تؤرق المجتمع الدولي وتوشك على تفكيك الاتحاد الأوروبي من خلال مواقف دوله المتناقضة اتجاه المهاجرين

3- الرد على الغرب الذي اختطف منها أوكرانيا التي تعده روسيا قلبها ومحاولة تطويق روسيا بقواعد حلف الأطلسي (الناتو)

2- الناحية الاقتصادية: تلعب المصالح الاقتصادية دوراً مهماً في العلاقات الدولية، فتصرفات الدول وسلوكها السياسي يتلاءم مع مصالحها الاقتصادية، فتتدخل الدول في صراعات قائمة أو تقتعلها لعدة أهداف منها السيطرة على المواد الأولية، الصراع على المنافذ التجارية وطرق المواصلات، والسيطرة على الأسواق. لم تكذ تنهي سوريا ملف ديونها الخارجية، وطى صفحة مالية خانقة، كان جلها ديون للاتحاد السوفييتي السابق، ودول المعسكر الاشتراكي، قبل انهياره، حتى اندلعت الاحتجاجات والتمرد في 2011. حيث أعلنت سوريا في نيسان 2010 إغلاق ملف ديونها الخارجية، ووصلت التخفيضات على الديون وفق اتفاقيات للحكومة السورية مع الدائنين بين 13 إلى 27% من أصل الدين، لكل من تشيكيا وبولونيا وسلوفاكيا وألمانيا. في حين شطبت بلغاريا آخر تلك الديون بنسبة 77% من حجم ديونها على سوريا البالغة 71 مليون دولار فقط. ست سنوات من الحرب، مع توقّف الإنتاج وهروب الرساميل، وخروج الصناعيين، شكّل ضغوطاً هائلة على خزينة الدولة، وأتى على احتياطياتها من القطع الأجنبي، ودفع إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري، وشدّ الأحزمة في الإنفاق الجاري. إن مصالح روسيا في سوريا بدأت من الساحل السوري من قاعدة حميم، وإبقاء سيطرتها على سوق الغاز عالمياً والحصة الأكبر من السوق الأوروبية والهيمنة على السياسة الأوروبية. فروسيا تخوض حرب أنابيب الغاز التي تمرّ من سوريا، وأهمها الخطّ التركيّ- القطريّ الذي من الممكن أن يصل إلى أوروبا، وقطع طرق الغاز الواصلة إلى أوروبا حتى ولو كانت من إيران. إذ وقعت شركة أيست ميد "عقداً مع الحكومة السورية يتضمّن إجراء عمليات المسح والتقيب عن البترول في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ مدينة طرطوس إلى محاذة مدينة بانياس، بعمق عن الشاطئ يقدر بـ70 كيلومتراً طوياً، وبمتوسط عرض 30 كيلومتراً، وبمساحة إجمالية نحو 2190 كيلومتراً مربعاً. ويمتدّ العقد، وهو الأول من نوعه للتقيب عن النفط والغاز في المياه السورية، على مدى 25 سنة، بتمويل من موسكو". (سالم، 2015 ص8).

إن من أهم المكاسب التي حصلت عليها روسيا من تدخلها في سوريا العقود الاقتصادية، سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي؛ إذ شكّل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010، التي بلغت 700 مليون دولار، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013، منها 960 مليون دولار عام 2011، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012 طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريباً نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من 2006-2010؛ مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006-2013 حوالي ثمانية مليارات دولار. (عبد الحي، 2013، ص7)

كما أن هنالك عقوداً عسكرية على الأسلحة الروسية تقدر بـ15 مليار دولار. تسعى سوريا للحصول عليها تشمل نظم الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات لتحسين قدراتها. فمنذ بدء الاحتجاجات الشعبية في سوريا التي سرعان ما تحولت إلى مواجهات مسلحة تم الحاق اضراراً كبيرة بالاقتصاد السوري، بحسب تقرير للمركز السوري لبحوث السياسات الذي قدر حجم الخسائر الاقتصادية لسورية منذ اندلاع الأحداث في آذار عام 2011 حتى نهاية عام 2015 بنحو 254.7 مليار دولار، منها نحو 59.6 مليار دولار خسائر مقدراً خلال العام الماضي، وبذلك فإن إجمالي الخسائر تعادل بالأسعار الثابتة ما نسبته 468% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال عام 2010. حيث وصل عجز الموازنة في عام 2015 إلى 561 مليار ليرة سورية ليلغ الحجم التراكمي للعجز خلال سنوات الأزمة إلى أكثر من 2 تريليون سورية. مما شكّل ضغطاً على الاعتمادات الاستثمارية لصالح الإنفاق الجاري. (السياسات، 2016، ص1). وأمام تراجع الاستثمارات، والإنتاج، اضطرت الحكومة إلى التوجه نحو الاستيراد بشكل كبير ليزيد ذلك من عجز الميزان التجاري السوري الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إنفاق معظم احتياطياتها النقدية من القطع الأجنبي. بل أكثر من ذلك شرعت بالعودة إلى التوجه نحو الاستدانة من الخارج، وخلال سنوات الأزمة، نما حجم الدين الخارجي

في سوريا بشكل مضطرد. مما أضاف على الآثار الاقتصادية السلبية، التي تتركها الحرب الدائرة، أعباءً مالية كبيرة، ستقتل كاهل الاقتصاد الوطني، حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية.

3-الناحية العسكرية: اهتم الرئيس الروسي بوتين منذ عودته رئيساً لروسيا على استعادة النفوذ الروسي بدائره السوفيتية السابقة، وتكريس بلاده كلاعب عالمي مؤثر، وأدخل تعديلاً على العقيدة العسكرية الروسية العام الماضي يتيح استخدام القوة "لمواجهة بؤر التوتر" في العالم، وقد لقيت هذه التوجهات ترحيباً في مجلس الدوما الروسي(رائد، 2015، ص6-8) بعد مغامرة عسكرية لم تتبلور نتائجها في أوكرانيا، حيث يتقدم الروس بعيداً عن حدود روسيا، إلى الشرق الأوسط الذي تتسحب منها الولايات المتحدة وأوروبا عسكرياً وسياسياً حيث يشكل هذا المكان موطئ قدم لروسيا في منطقة الشرق الأوسط التي تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقع للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما أن لديهم عدد من السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، وان أوكرانيا قررت إنهاء عقد الإيجار لقاعدة سيفاستوبول، مما يعني تضيق الخيارات الروسية في البحر المتوسط بالنسبة للروس، ويزيد من تدخلهم في سوريا؛ لدعم نظام الأسد وحماية آخر معقل لهم في المنطقة. لقد حققت روسيا من دعمها العسكري للنظام السوري عدة مكاسب اقتصادية واستراتيجية، منها تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثابتة للسفن النووية الروسية مقابل شطب معظم الديون الروسية على سورية، وعقد صفقة أسلحة روسية مع سوريا تمثل في شراء الأخيرة (بالنقسيط أو بالدين): "طائرات ميج 29 مقاتلة، ونظم بانتسير إس 1 إي الدفاعية، ونظم صواريخ إسكندر الدفاعية، وطائرات ياك 130، وغواصتين من طراز أمور(الروابط 2017، ص1).

الخاتمة

واجهت روسيا مشاكل عديدة في النظام الدولي الجديد، وخاصة مسألة حماية أمنها القومي واستعادة دورها كقوة عظمى في النظام الدولي الذي تسيطر عليه وتتفرد بإدارته الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث شعرت روسيا (ورثة الاتحاد السوفياتي) انها فقدت مكانتها وأصبحت ملحقاً للسياسة الأمريكية حين اعتقدت ان انفتاحها على الغرب يمكن أن ينقذ اقتصادها فوفقت على مفترق طرق، مما أدى الى تراجع دورها من فاعل الى مراقب في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، رغم انها الدولة الثانية نووياً في العالم، وقد اكدت روسيا من خلال الأزمة الأوكرانية ان روسيا ماضية في استعادة دورها العسكري والسياسي والاقتصادي في النظام الدولي الجديد، رغم الاوضاع الاقتصادية السيئة التي تعيشها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً. وجاء التدخل العسكري الروسي ايضا في سوريا ليقبل كافة الموازين الإقليمية والدولية بوجودها المعلن والمتزايد على الساحل السوري مغلقاً باب استئثار القوى الإقليمية بالصراعات وإدارتها في عصر تحول القوة وبذلك رسخت روسيا البعد الدولي في الصراعات المحلية وإدارتها حيث نجحت في التعامل مع كثير من الازمات بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية من اجل الحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة ارساء قواعد جديدة في إطار نظام دولي جديد تحولت القوة فيه إلى فواعل متعددة واقطاب متعددة.تم استعراض الأسباب والدوافع التي أدت إلى التدخل الروسي والمراحل التي مر بها هذا التدخل والنتائج التي خلفها، وتفسير أبعاد ودور روسيا في سوريا، وتوصل الباحث إلى أن هناك العديد من الدوافع والأسباب الظاهرية والخفية التي أدت للتدخل الروسي في سوريا، حيث تسعى روسيا من خلال تدخلها مساندة النظام السوري وحمايته بشتى الطرق استناداً إلى العلاقات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية القائمة بين البلدين والمصالح الروسية في سوريا، التي ترجع إلى فترات تاريخية طويلة فضلاً عن استخدامها حق الاعتراض في مجلس الأمن ضد كل مشروعات القرارات لإدانة النظام السوري واتخاذ إجراءات رادعة ضده جاء التدخل العسكري الروسي ليقبل موازين الأزمة السورية وموازن القوى الإقليمية والدولية بوجوده العسكري المعلن والمتزايد على الساحل السوري، فأغلق الوجود العسكري الروسي في سوريا فصلاً مهماً امتد في المنطقة خلال العقد المنصرم، مفاده استئثار القوى الإقليمية بالصراعات وإدارتها بعدما فُتح الباب أمام عودة البعد الدولي لهذه الصراعات، حيث لم تعد الصراعات بالمنطقة حكراً على القوى الإقليمية الثلاث إيران والسعودية وتركيا، وبذلك ترسخ البعد الدولي للصراعات المحلية بصورة أكثر كثافة، وهي نتيجة سياسية عميقة تفضي على حدود الجغرافيا السورية والصراعات فيها.

كما أكدت الدراسة صحة الفرضية التي قامت عليها التي مفادها وجود علاقة ارتباطية بين التدخل الروسي وتوازن القوى في النظام الدولي من اجل إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية من جديد، كما أن التدخل الروسي في الأزمة السورية أسهم في منع إطالة الحرب الأهلية والمحافظة على وحدة الأراضي السورية، وعودة روسيا كفاعل رئيس في العلاقات الدولية وحل النزاعات.

النتائج:

- 1- جاء التدخل الروسي في سياق التدخلات الدولية التي عنوانها المصالح الاستراتيجية للأطراف المتداخلة والمتدخلة تطبيقاً لنظرية تحول القوة بمساندة قوى دولية أخرى (الصين).
- 2- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي في المنطقة، كما أثبتت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.
- 3- روسيا نقلت مركز الثقل لتنافسها مع الغرب من القوة الناعمة والقطاع الاقتصادي إلى القوة الخشنة والارادة السياسية.
- 4- التدخل الروسي أخذ الصبغة القانونية من خلال طلب النظام السوري من روسيا المساندة العسكرية ولاسيما أن النظام السوري هو المعترف به دولياً ورسمياً. ولذلك لم تقتصر أهمية الدور الروسي في حماية النظام على تدفق الأسلحة والذخائر، بل تعدى الأمر ذلك ليشمل الحماية السياسية التي وفرتها روسيا للنظام السوري من خلال استعمالها حق النقض ضد كل مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول الغربية والعربية إلى مجلس الأمن لإدانته.
- 5- روسيا التي تحولت من الشيوعية إلى الرأسمالية تريد أن تتوسع عالمياً، بحيث تجد الأسواق لسلحها وسلعها ونشاط الرأسمال في منطقة الشرق الأوسط
- 6- التدخل الروسي هدف إلى تكوين تحالف جديد روسي صيني تركي ردا على محاولات إيران تكوين ما يسمى بالهلال الشيعي.
- 7- دول الشرق الأوسط ستعاني التغيير الحاصل في علاقات القوة، واتجاهات الصراع، وفي تداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية لفترة طويلة من الزمن.
- 8- يرى الباحث ان موقف الولايات المتحدة كان فضفاضاً ولم يتسم بالجدية من "حركات الاحتجاج السورية وأن قرار التدخل الروسي كان أحد التكتيكات الاستراتيجية الأمريكية على ما يبدو لإعادة سيناريو أفغانستان في المشهد الروسي لتتفرغ الولايات المتحدة لاقتسام سوريا والتدخل فيها بعد استنزاف روسيا عسكريا واقتصاديا في سوريا.

التوصيات:

- 1- يرى الباحث أن الأردن هي الدولة المؤهلة لتكون الطرف المباشر بالتعاون مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران في حل المشكلة لحدودها الطويلة المحاذية لسوريا ووجود أكثر من مليون ونص لاجئ سوري على أراضيها.
- 2- التعاون مع روسيا في الحل من خلال بقاء الرئيس السوري الحالي حتى تنتهي فترة رئاسته وعمل دستور جديد وانتخابات جديدة وتشكيل حكومة انتقالية تضم المعارضة تحت إشراف دولي
- 3- إعادة النازحين السوريين في جميع أدول العالم إلى وطنهم من خلال قرار أممي مع حفظ وصون حقوقهم وإصدار عفو عام عن كافة السوريين المتورطين سابقا بالقتال والإفراج عن المعتقلين عند الطرفين ضمن مصالحه وطنية شاملة.
- 4- الإعلان عن مؤتمر دولي من أجل إعادة إعمار سوريا بقيادة روسيا والولايات المتحدة "على غرار مؤتمر مدريد عام 2003 لإعادة إعمار العراق" واستخدام القوة الناعمة للتأثير على الحلفاء المعنيين.

المصادر والمراجع

- الأمانة، لمي مضر (2009) "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها علي المنطقة العربية"، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو القاسم، محمود حمدي، (2011) محددات الموقف الروسي من الانتفاضة السورية، القاهرة: ملف الأهرام الإستراتيجي العدد2.
- أبو القاسم، محمود حمدي (2017): إبعاد التدخل الروسي في سوريا، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات بدوى، محمد طه، مرسى، أمين (1989) أصول العلاقات الدولية، الاسكندرية: المكتب العربي
- بشارة، عزمي (2013)، سورية: درب الألام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة.
- جبل الورغي، الأزمة الروسية التركية محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات والأدوار الجديدة(، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 16

ديسمبر/كانون الأول 2015.

حسين، خليل، (2005) العلاقات الروسية في ميزان المصالح المشتركة، بيروت: مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية
دياب، احمد(2012) عودة بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية، العدد175 المجلد 44، القاهرة: مركزالدراسات السياسية
والاستراتيجية، ابريل 2012

راشد، باسم(2014) التهديد الجيوستراتيجي حسابات القطب الروسي، الأزمة الأوكرانية السياسية. السياسة الدولية العدد196
راشد، باسم (2014)، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، القاهرة، مكتبة الإسكندرية.
راشد، باسم(2013) المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية.
رباحي، أمينة، (20011)، تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الجزائر:الأكاديمية للدراسات
الاجتماعية والإنسانية، العدد 6

رياض، محمود (1981)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر
السياسات، المركز السوري لبحوث، (2016)، دمشق صحيفه الكترونية، خسائر الاقتصاد بلغت 255 مليار دولار، تشرين الثاني
الشيخ، نورهان، ، روسيا والتغيرات الاستراتيجية في الوطن العربي، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية.2014
صالح، أديب (2012)، العلاقات السورية السوفيتية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1.
الطحلاوي، محمود عبد الحفيظ(2009)، تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية، القاهرة: مركز النظم العالمية لخدمة البحث العلمي.
عبد الحفيظ، علاء (2011)السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، القاهرة: مجلة النهضة العدد 3 تموز.
عبد الحي، وليد:، (٢٠١٢) محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات
عبد النبي، هاجر (2015) رؤى مستقبلية دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا، بغداد:مركز الروابط للبحوث والدراسات
الاستراتيجية

عمر عبد العزيز وجمال محمود حجر(2004)، صورة من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

لايدر، جوليان، حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية ط1، دمشق، 1981

المالح، هيثم (2016)، روسيا والثورة السورية: من دعم القاتل إلى شريك في القتل، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1.

محمد رضا يونس، عدي، التدخل الأهرام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010

محمد، عبد الفتاح عبدالرزاق، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام ط1، عمان:دار الدحلة 2009

محمود، خالد وليد(2012) الأزمة السورية، قراءة في مواقف الدول المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ناي، جوزيف(1997) المنازعات الدولية، ترجمة أحمد الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة.

يس، السيد، (2004) الامبراطورية الكونية؛ الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الرسائل العلمية

العربي، خديجة(2014) السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير غير منشورة،
الجزائر، جامعة محمد خيضر.

برقوق، سالم" تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسي والعلاقات الدولية، جامعة
الجزائر، جوان 1994.

المجلات العلمية

إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.

جبر، رائد، لماذا «تُكرّر» روسيا في سوريا «السيناريو الأوكراني»؟، صحيفة الحياة، 14 سبتمبر/أيلول 2015.

دياب، احمد، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط، المجلة، العدد 1588، لندن، 2013

سالم، رنيم، (2015)قرار روسيا في سوريا يكلف 2 مليون دولار يوميا، مجلة صور، العدد 43

الشيخ، نورهان(2011) مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد
186.

العايد، محمد " النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد "، جريدة الغد، 28 أبريل 2010

عبد القادر، نزار (2013)، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو- إستراتيجية وتعدديات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 84-

نيسان 2013، إلكترونياً على الرابط: <http://www.lebarmy.gov.lb/>

عبد القادر، نزار (2015) روسيا والأزمة السورية، مصالح جيوستراتيجية وتعدديات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني، الرابط إلكترونياً gov.

www.lebarmy

المواقع الإلكترونية

التدخل العسكري الروسي في سوريا يسيطر على اهتمام الصحف العربية، موقع (BBC) العربية، الرابط الإلكتروني:

<http://www.bbc.com/>

الجديد، العربي، روسيا تسوق أسلحتها عبر استعراضها في سوريا، لندن: تموز، 2017، موقع الكتروني، ، <https://www.alaraby.co.uk> ،
حلب، علاء (2015/10/20)، القصة الكاملة للتدخل العسكري في الأزمة السورية، جريدة السفير، ص1، الكتروني على الرابط:

<http://assafir.com/Article/1/451301>

روسيا اليوم (31/يناير/2013)، الخارجية الروسية: موقف روسيا من الأزمة السورية، إلكترونياً على الرابط، <http://arabic.rt.com>.

العربي، 17-8-2015، الرابط http://arabic.sputniknews.com/arab_world

العربية نت، إلكترونياً على الرابط: <http://www.alarabiya.net/>

العربية نت، إلكترونياً على الرابط: <http://www.alarabiya.net/>

عماد فوزي "التحولات والارتكازات في مفهوم القوة الرابط، : <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/6/>

القناة الإخبارية روسيا اليوم، متوفر إلكترونياً على الرابط: <https://arabic.rt.com/>

القناة الإخبارية روسيا اليوم، متوفر إلكترونياً على الرابط: <https://arabic.rt.com/>

محمد نجيب، السعد، قضايا...روسيا والشرق الأوسط، 2015، الرابط: Alwatan.com/details/s/74440

المدن، صحيفة الكترونية، 2018، 12 فيتو روسي، الرابط: <https://www.almodon.com/arabworld>

ميثاق الأمم المتحدة الفصل السابع، متوفر الكترونياً على الرابط: <http://www.un.org/ar>

المراجع الأجنبية

Vipin, Narang, «Nuclear Strategies of Emerging Nuclear Powers: North Korea and Iran, » The (Washington Quarterly, vol. 1, no. 38 (Spring 2015)

Nicolas Cagec And Sudaiv, Syria Intervention: Anticipating Russia's Response", national interest.(2013)

Walter RuselMead, TheReturn of comp tics, Foreign Affairs (May-January 2014)

A.F.Organski, The Power Transition in James N, ed Political policy (New Yourk.The free press of Glencoe 1961)

Ronald. Tameen Power Transitions: Strategies for the 21st Century 1st edition, (New Yourk.Seven Budges press 200)

Kira Petersen «Four Types of Power in International Relations Coercive Power, Bargaining Power, Concerted Power, and Institutionalized Power, » Washington, International Political Science Association (July 2012)

The New International System in the Framework of the Theory of the Transformation of Power (Russian Intervention in the Syrian Crisis as a Model)

*Ahmad Areef Irheil Alkafarneh**

ABSTRACT

The new world order is rapidly changing and evolving due to its existences in an active environment shaped by many external and internal factors. Therefore the concept of power is central to the new world order movement considering that power is central to a given country policies and its relationships with other countries. United States for example has been using power to resolve issues linked to world order since the collapse of the Soviet Union. Because of this cost the US has had many troubles during and after the invasion of Iraq and Afghanistan. The American policy can no longer handle being the only power cop because of the rise of other major players e.g. China. US therefore it has found itself in the middle of a number of countries right after evolving international strategies and changes in natural resources interests. The problem of the study is formulated in the following main question: What is the role of force theory in the international system and the impact of the Russian intervention in the Syrian crisis and its impact on the balance of power in the new regime?

The study highlights all these axes. The study also presents a number of conclusions; the Russian intervention in the context of international interventions the strategic interests of the overlapping and intervening parties in application of the theory of the transformation of power with the support of other international forces (China). Furthermore the Syrian crisis has highlighted the increasing role of Russia in the Middle East proving its ability to balance the role of the US and other regional and international countries in the region as well as Russia's ability to limit the United States bypassing the Security Council.

Keywords: Crisis; Intervention; Conflict; Power Theory.

* Ajloun University College, Al- Balqa Applied University, Jordan. Received on 18/9/2017 and Accepted for Publication on 28/11/2018.